مجلة القســـطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية
المجلد3 / العـدد: 1
(جوان 2021) ص91 - 111
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- دراسة حالة بنك السلام -

The Islamic finance as an alternative to the small and medium enterprise - Case Study of Al Salam Bank -

يعقوبن صليحة[1]*
Dr. YAKOUBEN Saliha
[1] جامعة الجزائر3، الجزائر، Yakouben.saliha@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/01 تاريخ القبول: 2021/05/05 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائروضمان استمراريتها ونموها، خاصة في ظل ما يعانيه هذا القطاع من عوائق تمويلية.

وتوصلت الدراسة أن أسلوب التمويل الإسلامي من شأنه أن يساهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من مشاكله التمويلية،وذلك من خلال صيغه التمويلية التي تمتاز بالمرونة والتكامل والتنوع، فمن خلالها تتحصل المشروعات على الموارد المالية للقيام بنشاطاتها وتوفير احتياجاتها.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،صيغ التمويل الإسلامي، الجزائر.
تصنيفات JEL: G21، F36

ABSTRACT:

This study aims to highlight the role of Islamic finance in resolving the problem of financing small and medium enterprises in order to ensure their continuity and their development, especially in light of what these enterprises suffer of financing obstacles.

The study shows that Islamic finance would contribute to the development of small and medium enterprises and to reduce its financing problems, through the several modes characterized by flexibility, integration and diversity, which contributes to the provision of financial resources, according to the line with the financing needs for these enterprises.

Keywords: Islamic finance, Small and Medium Enterprises, Islamic finance modes, Algeria.
Jel Classification Codes: G21;F36

---

* مرسل المقال

1 - .مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية،وأحد دعائم قيام المؤسسات الكبيرة، فلقد أثبتت قدرتها في حل المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة،حيث أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها وذلك بتشجيع إقامة هذه المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة هي مصدر الإبداعات التكنولوجية التي يشهدها العالم الأن،ويأتيا لاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظرا لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة،وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة،ومساهمتها في زيادة الصادرات،إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية،واستيعاب التكنولوجيا الجديدة.

يعتبر الحصول على التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع عدم قدرتها على توفير احتياجاتها المالية ذاتيا، بالإضافة الى صعوبة الحصول على التمويل من البنوك نتيجة الضمانات المطلوبة، مما أدى إلى ظهور تمويل بديل يسمى التمويل الإسلامي كأسلوب متميز نتيجة استبعاده المعاملات الربوية وانسجامه مع قواعد الشريعة الإسلامية، فالتمويل الإسلامي يقوم باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، كما أنه استطاع أن يخلق انسجاما بين الأوعية الادخارية والطرق الاستثمارية، وهذا ما أثبتته الدول التي تبنت التمويل الإسلامي وحققت نجاح حتى أنها لم تتأثر بأزمات حدثت بسبب معدلات الفائدة.

2.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم طرحه سابقا،ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه،حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يساهم التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية طرحنا جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- -ما هو مفهوم التمويل الإسلامي؟وما هي سماته وخصائصه؟
- -ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما تكمن أهميتهما؟
- -ما هي أهم صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3.1. أهمية الدراسة:

يتميز التمويل الإسلامي كأحد مصادر التمويل بقدرته على حشد وتعبئة المدخرات وتوجيه الموارد المالية إلى الاستثمار فيا لمشروعات المختلفة، ومن بينها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد هذه الأخيرة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في جميع دول العالم من خلال مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني.

ونظرا لما تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رؤوس أموال لتنفيذها، نجد أن التمويل الإسلامي له القدرة على تمويل تلك المؤسسات، فقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم التي استخدمت التمويل الإسلامي نجاح هذا التمويل في تمويل هذا النوع من المشاريع.

4.1. أهداف الدراسة:

-التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخصائص التي تميزها؛

-التركيز على أهمية ومدى ملائمة التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

5.1. منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة لطبيعة هذا النوع من البحوث،من حيث تحديد المشكلة ودراستها،وذلك بالتعرف على مختلف صيغ التمويل الإسلامي، وكذا محاولة تحليل مدى ملائمة هذا النوع من التمويل لاحتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وخصوصياته التمويلية ومن ثم توضيح دور هذا الأسلوب التمويلي في حل إشكالية تمويل القطاع.

2.التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة فإنها ما تزال تعاني من مشكلة الحصول على التمويل، أو أن الحصول على التمويل بالطرق التقليدية عالي التكلفة ويحتاج إلى كثير من الضمانات للحصول عليه، والتي لا تتلاءم مع إمكانات أصحاب هذه المؤسسات، وإن كل الجهود التي تمت، خاصة في الدول النامية للتغلب على هذه المشكلة، لم تتعد محاولة تقديم الدعم أو تخفيض أسعار الفائدة، في حين يملك التمويل الإسلامي العديد من الأدوات والصيغ التي تتلاءم مع طبيعة هذه المؤسسات، والتي تغطي جانبا كبيرا من أنواع المشروعات المختلفة، وتتلاءم مع الاحتياجات التمويلية للمستثمرين، سواء كان المستثمر صغيرا أو كبيرا،

وهي بهذا تخالف نظام التمويل الوضعي الذي لا يخرج -وإن تعددت صوره - عن صورة التمويل بفائدة، ومع ذلك ما زال هذا الدور ٍمحدودا جدا(عبد المنعم، 2020، صفحة25).

بالرغم من وجود ترسانة قوانين تحكم التمويل البنكي في الجزائر، والتي عمل على تكييفها في كل مرة مع المستجدات الدولية، إلا أن موضوع التمويل الإسلامي يبقى غامضا في ظل غياب إطارقانوني ينظمه ، فالبنوك الممارسة لهذا النشاط تخضع مثلها مثل بقية البنوك لنفس القوانين الجزائرية وكذا نفس القواعد الاحترازية، وفي هذا المجال حقق بنك البركة الإسلامي نموا واسعا في سوق التمويل ، وقد نشأ هذا البنك بموجب القانون 90-10 في تاريخ 20 ماي 1991برأس مال قدره 500 مليون دج مشترك بين بن عمومي جزائر، (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بنسبة 51% وبنك سعودي خاص (دلة البركة القابضة الدولية بجدة) بنسبة 49 %ويعتبر البنك الوحيد المرخص له القيام بجميع الأعمال البنكية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية(مناصرة، 2016، صفحة 277).

1.2.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لاختلاف البيئة الاقتصادية المتواجدة فيها واختلاف المعايير المستخدمة لتحديد ماهيتها، لذلك سنكتفي بالتطرق إلى تعريف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، من خلال تناول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طرأت علية بداية من سنة 2017 إثر صدور القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي في الجزائر، وفق المادة 05 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 الصادر في 12-12-2001، بأنها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات :

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500مليون دينار).
- تستوفي معيارالاستقلالية. والجدول الموالي يلخص المعايير القانونية السابقة.

الجدول رقم 01: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون01- 18

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (دينار جزائري)
مصغرة	09إلى 01من	مليون20أقل من	أقل من 10مليون
صغيرة	49إلى 10من	مليون200أقل من	أقل من 100مليون
متوسطة	250إلى 50من	مليار2مليون إلى 200من	من 100إلى 500مليون

المصدر: (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المادة 08.09.10 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الصادر في 11-01-2017، الصفحات 8-9)

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون رقم 02 - 17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير لسنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة وفي مادته الخامسة من هذا القانون الجديد، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

-المؤسسة الصغيرة جدا: تشغل من 1 الى 9 عمال، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج.

- المؤسسة الصغيرة : تشغل من 10 الى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

- المؤسسة المتوسطة : تشغل من 50 إلى 250عامل وتحقق رقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون دج و4 ملايير دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200و 1 مليار دج. ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 02 -17 في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(دج)	(دج))الحصيلة السنوية (الميزانية
مؤسسة مصغرة	1- 9	مليون40أقل من	مليون20أقل من
مؤسسة صغيرة	10- 49	مليون400أقل من	أقل من 200مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	ملايير4مليون إلى 400	مليار1إلى 200من

المصدر: (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المادة 08.09.10 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الصادر في 11-01-2017،الصفحات05-06)

2.2. تعريف التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي هو أسلوب تمويل وإطار شامل من النماذج والصيغ المختلفة، والتي تتضمن توفير الموارد المالية للأنشطة الاقتصادية وذلك في إطار الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية (يخلف و سايح، 2017، صفحة 57).

-يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وتطبيقاتها التي تحرم التعامل بالربا والغرر والبيوع على المكشوف وكل أنشطة التمويل بالمقصود العام الشرعي من استغلال الأموال في الحياة الاقتصادية (دعاس و عويسي، 2014، صفحة 244).

3.2.الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي:

يستمد التمويل الإسلامي أهميته من ابتعاده عن التعامل بالفائدة وإحلال نظام المشاركة بديلا عنها، فعلى مستوى الاستقرار الاقتصادي فقد نجح العمل المصرفي الإسلامي في تحقيقه والذي يعتمد على استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة النقود، وهذا يتحقق عن طريق: أن القرار الاستثماري لا يرتبط بمعدل الفائدة المتقلب دوريا، والابتعاد عن الفائدة يقلل من تكاليف الإنتاج التي تؤثر على أسعار السلع، وكذا الحصول على عائد حقيقي يكافئ الإنتاج الحقيقي، عدالة التوزيع في الناتج التي تؤدي إلى عدم تركيز الثروة غير المشروعة. كما تظهر أهمية التمويل الإسلامي في تشجيع التجارة الخارجية، والصناعات التحويلية القابلة للتصدير للراغبين في هذا دون الاضطرار للجوء إلى التمويل بالفائدة، المساهمة في تحويل المشروعات الصغيرة، كما أن التمويل الإسلامي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكافة القطاعات، وهو يساهم في رفع حركة النشاط الاقتصادي إذ أنه

يركز على أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للكسب، والوعي الادخاري الذي يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال فتصبح مهيئة للاستثمار(أحمد وعزيز، 2013، الصفحات 471-472).

وينتج عن تطبيق المنهج الإسلامي للتمويل عدة أثار اقتصادية مفيدة للشركة وللمجتمع ككل، وفيما يلي أهم الأثارالاقتصادية(تهامي، 2018، صفحة 111):

- يهدف التمويل الإسلامي إلى تنمية الحافز الاستثماري لدى الأفراد، حيث لا عائد للمال إلا بالمشاركة مع العمل في مجال الاستثماروالتنمية.

-يدعم منهج التمويل الإسلامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال قيام الشريك (كمؤسسة مالية كبرى) بتقييم فرص الاستثمار فيها تقييما كمياً دقيقا ويوفر القيادات المناسبة لمراحل الإنشا ء الأولى، ويقدم النصح المستمر لها وهذا بدوره يساعد على نجاح هذه المؤسسات لأنه شريك يهمه نجاح المشروع للمحافظة على أمواله.

-يدعم منهج التمويل الإسلامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تخطي الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة في بداية عمرها الإنتاجي من خلال المشاركة في المكسب والخسارة في مراحلها الأولى، ومن ثم المساعدة على نمو هذه المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

-تقوم أدوات التمويل الإسلامي على قاعدة الغنم بالغرم، ويمكن ذلك من تحقيق العدالة في توزيع الدخل (بين الممول والمتمول) مما يخلق نوعاً من التعاون بين الطرفين على زيادة الربحية وسرعة النمو، ويدعو الى خلق المناخ الصحي الذي تنمو فيه روح التعاون بين أصحاب المال وأصحاب الأفكارالاستثمارية.

4.2. خصائص التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال هو في الأساس مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف على هذا المال في هذه الأرض ويجب عليه أن يسير بهذا المال وفقا لأوامر الله ومقاصده من خلق هذا المال. ووفقا لهذا الأساس سوف يتم التطرق لأهم الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(بالنور، 2019، صفحة 402).

-استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء: وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل " وأحل الله البيع وحرم الربا" (سورة البقرة، الأية 279)، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة

الاجتماعية التي تهدف لتحقيقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته؛

-توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي يجوب أن تميز التمويل الإسلامي الاستثماري الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته؛

-توجيه المال نحو الإنفاق المشروع: من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشارع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع؛

-التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: إن من خصائص التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي نجاح عملية التنمية؛

5.2. صيغ التمويل الإسلامي:

يمثل التمويل الإسلامي بديل ملائما لتمويل المؤسسات الصغيرة،حيث يمتلك القدرة على تمويل هذه المؤسسات باحتوائه على مجموعة من الصيغ والأساليب التمويلية،التي تمتلك من المرونة ما يمكنها من تلبية جميع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر،فضًلا عن اهتمامها بالفقراء ممن هم الأكثر حاجة للتمويل،والأقل ملاءة مالية،والمحرومون من الخدمات المالية والمصرفية الرسمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، نتيجة جائحة كورونا من ناحية،وتزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة من ناحية أخرى لقدرتها على امتصاص حالة الركود الاقتصادي والبطالة التي تفشت بشكل كبير نتيجة فقد الملايين من العمالة لوظائفهم(عبد المنعم، 2020، صفحة 26)

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي طرقا وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح

الحلال. ومن أبرز صيغ التمويل نجد (مدوخ، خليف، و بن عطية، 2019، الصفحات 311-312) :

1.5.2 .التمويل بالصيغ المبنية على المشاركة : ويكون بالدخول في العقود المعتمدة على المشاركة في العائد وتحمل المخاطروالخسارة إن وجدت وهي المضاربة والمشاركة والمزارعة:

– التمويل بالمضاربة: المضاربة هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما: صاحب رأس المال، والمضارب، وهو المكلف باستثمار الأموال حيث يتفق الطرفان معا على مقاسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة فيما بينهما وفي حالة الخسارة ان حدثت فيتحملها صاحب رأس المال؛

– التمويل بالمشاركة: وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أومجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها؛

– التمويل بالمزارعة: تعتبر الزارعة نوعا من أنواع المشاركة حيث يشارك طرف بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض) والآخر يشارك بالعنصر الثاني اللازم لزرع الأرض والاعتناء بها، وتقوم هذه العملية أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه بمعنى أن يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، وهذا النوع من التمويل لم يطبق سوى في بعض البنوك السودانية نظرا لأهمية القطاع الفلاحي بالسودان، أما المساقاة فهي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار أو مزروعات مقابل حصة من الثمار أو الزرع حسب ما يتفق عليه.

2.5.2.التمويل بالبيوع: ويشمل هذا الصنف من التمويل، التمويل بالمرابحة والتمويل بالسلم والتمويل بالاستصناع، وهي كالتالي:

– التمويل بالمرابحة: يعتبر بيع المرابحة من بيوع الأمانة، ويتميز بسرعة استرداد البنك للنقدية كما يتميز بيع المرابحة بأنه قليل المخاطر مقارنة بباقي صيغ التمويل الإسلامية، وهو عبارة عن شراء البنك لسلع معينة وإعادة بيعها بثمن التكلفة مضافا إليه الربح، وقد اعتمدت البنوك الإسلامية مؤخرا على صيغة مرابحة جديدة سميت ببيع المرابحة للآمر بالشراء وهي قيام البنك

بتنفيذ طلب العميل على أساس شراء البنك ما يطلبه الآمر بالشراء وعلى أساس التزام العميل بشراء ما أمر به بالربح المتفق عليه عند تاريخ العقد.

– التمويل بالبيع الآجل: هو أن يبيع الرجل الشيء بثمن مؤجل السداد وهو عكس البيع النقدي، أي تسليم الشيء المبيع الآن وسداد ثمنه بعد أجل معلوم مرة واحدة أو على أقساط، مثال ذلك أن تشترى سيارة من معرض للسيارات وتستلمها وتسدد ثمنها للمعرض بعد فترة زمنية أو على أقساط حسب الاتفاق.

– التمويل بالسلم: وهي أن يبرم اتفاق بين شخصين أو مؤسستين تدفع إحداهما للأخرى مبلغا من المال ثمنا لعرض تحصل عليه بعد حين من الأخرى، فالسلم نوع من أنواع البيوع إذ هو بيع موصوف مؤجل في الذمة، أو بيع عاجل بأجل، وهي في جوهرها صيغة تمويلية تقدم لصاحب المشروع ما يحتاجه من مال للصرف منه على إنتاج منتجاته إلى أن تتم عملية الإنتاج، بالإضافة إلى عملية البيع والتسويق والشراء، فتحصل بها المسِلم إليه بجوار التمويل على بيع بعض منتجاته في وقت معين متفق عليه، ومعروف أن المشروع كما يحتاج إلى التمويل يحتاج إلى تأمين التسويق بنفس الأهمية، وهذا ما يقدمه السلم، وبالنسبة للممّول فتقدم له هو الأخر العديد من الفوائد منها الحصول على ما يحتاجه بسعر مناسب وأرخص نسبيا وفي الوقت المناسب، وربما عند حاجته للسلعة يدفع فيها ثمنا مرتفعا أو لا يتوافر معه ثمنها.

– التمويل بالاستصناع : مثل صكوك السلم، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزيد في ذمة الصانع أو البائع بالسلم،لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري، فهيمن قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها .

– التمويل بالإجارة: هي صكوك تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكه بما لا يضر بحق المستأجر، أي أنها قابلة للبيع والتداول. ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات العقار كالصيانة والهلاك.

ومن بين الأساليب التمويلية التي يمكن استخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

الشكل رقم 2 : صيغ التمويل الإسلامي

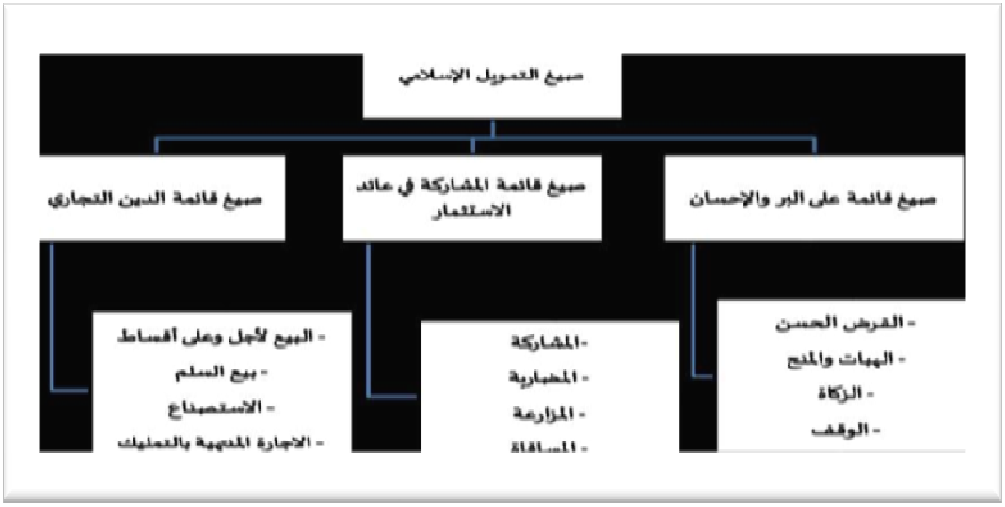

المصدر: (ضويفي، سليني، وعنون، 2020، صفحة 148)

إن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا اقتصاديا هاما، فهي تعمل على توسيع وتطوير وتنمية أنشطة هذه المؤسسات من خلال القنوات التالية (جغوط وسماش، 2019، صفحة67):

- ✓ تحفيز الطلب على منتجات هذه المؤسسات:

يشترط في عدد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال، فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فان عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، أيضا يمكن إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها. وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المؤسسات ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا يحول دون إتمام عقد الصفقات مع هذه المؤسسات. ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدى الى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات هذه المؤسسات وإحداث الرواج الاقتصادي.

- ✓ توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات:

توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي المرابحة مثلا تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خدمات للاتجار فيها. وفي التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل. أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل، لذا فان تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل. كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المؤسسات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما. ومع توافر التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المؤسسات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الإنتاج.

- ✓ استغلال الموارد الاقتصادية للمشروعات:

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح، فهي توفر المجال واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال،وتشجع أصحاب المؤسسات الصغيرة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد، كما أنها توفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم الى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم.

6.2.تقييم تجربة المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

واجهت تجربة التمويل الإسلامي بصفة عامة عقبات وتحديات متعددة، ومن أبرز هذه التحديات فيما يتعلق بصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يأتي(تهامي، 2018، الصفحات 337-338):

-تمت تجربة التمويل بصيغ إسلامية من خلال عدد من المصارف الإسلامية التي تعد مؤسسات مالية حديثة، على الرغم من مضي أربعة عقود على نشأتها، إلا أنها مازالت في بداية تجربتها المصرفية، كما أنها ملزمة بقوانين وأنظمة وتعليمات البنوك المركزية التي تعمل أساسا من خلال نظم وقوانين وضعية ملائمة للبنوك التجارية التقليدية وليس للمصارف الإسلامية في الغالب الأعم من الدول الإسلامية.

- إن التصدي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل مشكلاتها الائتمانية والإدارية ليس سهلا، كما أن النتائج المتوقعة من الجهود المبذولة في هذا المجال قد لا تثمر قبل فترة طويلة.

- قامت تجربة المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب دون الحصول على دعم من الحكومات أو المؤسسات الدولية، كما حدث مع البنوك المتخصصة ومع ذلك حققت المصارف الإسلامية هذا التميزوالنجاح.

- اتسمت التجربة التمويلية لبعض المصارف الإسلامية بالاقتراب من شروط تمويل البنوك التقليدية نفسها التي تتعامل بالفوائد الربوية، ويرجع هذا إما لقيود البنوك المركزية، أو لقناعة بعض المسؤولين التنفيذيين العاملين في المصارف الإسلامية بما تعلموه في البنوك التقليدية وتخوفهم من تطبيق الأساليب الجديدة.

- تتسم تجربة التمويل في بعض المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم الاستيعاب لمفهوم المصرفية الإسلامية؛ ذلك أن اجتناب التمويل بالفائدة شرط أساسي وضروري للتمويل الإسلامي، ولكنه ليس كافيا، فقد كان مؤملا أن تبذل المصارف الإسلامية (وفقا لأهدافها)جهدا أكبر لمساعدة وتسهيل أعمال المشروعات الصغيرة، لما في ذلك من آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- يفتقد عدد من المصارف الإسلامية لفهم وطبيعة التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتُقيمها على أنها عالية المخاطر، ومرتفعة التكاليف، ومنخفضة العوائد، ويعود ذلك لأن هذه المصارف لم تؤهل نفسها للتعامل مع المشروعات الصغيرة، ولا يتوافر لديها الخبرة الفنية والمهنية والرقابية الكافية المتعلقة بالتعامل معها، والتي تؤهلها لتطوير منتجات تتلاءم مع ظروف وطبيعة هذه المشروعات، وتساعدها على زيادة تقديم الدعم المالي لها.

- يعد الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية عند تمويلها لها؛ حيث يسود نمط الملكية الفردية مما يزيد من احتمالية فقدان رأس المال التمويلي الذي يقدمه المصرف في حالة وفاة صاحب المشروع، وبخاصة مع انخفاض الضمانات المقدمة.

- مما يلحظ على المصارف الإسلامية عدم تعاونها مع بعضها لمواجهة مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أن هذا التعاون كان يمكن أن يثمر في تطوير

الممارسات العملية والأخذ بأفضل الأساليب في دراسة الجدوى وتنظيم تنفيذ عمليات التمويل وتخفيض التكاليف.

6.2. الانتقادات الموجهة لصيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

على الرغم من تعدد مزايا صيغ التمويل الإسلامي، غير أنها لا تخلو من النقائص والتي يمكن حصرها فيما يلي(بربري و موازين، 2017):

-بعض الصيغ الإسلامية وتحديدا صيغ البيوع أو المبنية عموما على قاعدة الدين كالمرابحة والسلم والإجارة والإستصناع وخلافها، لا تختلف كثيرا عن الصيغ التقليدية بل أن استخدام هذه الصيغ في كثير الأحيان ينطوي على تكلفة إضافية يتحمل عبئها المستفيد الذي هو في أمس الحاجة لتخفيض تكلفة التمويل، إضافة إلى أن صيغة كالمرابحة والتي تعتبر أكثر استخداما في توصيل خدمات التمويل الإسلامي لا تلبي الحاجة إلى دفع الأجور والسيولة اللازمة للإنفاق على مستلزمات الإنتاج.

-الصيغ الإسلامية الأخرى وتحديدا صيغ الشراكات أو المشاركة في الربح والخسارة المبنية عموما على قاعدة تمليك الأصول كالمشاركة والمضاربة التي تتطلب قدرا كبيرا من الثقة من الطرف المستفيد من التمويل، فلا يمكن استخدامها في بيئة تتمتع بدرجة عالية من الخطر الأخلاقي وتتسم بضعف آليات الضبط المؤسسي (الحوكمة) وضعف آليات الرقابة والإشراف .وأمام هذه المعضلة فإن مؤسسات التمويل الإسلامي تكون أمام خيارين : إما أن تقوم بتوصيل خدماتها عبر هذا النوع من الصيغ بتكلفة عالية جدا أو أن تلجأ بمختلف السبل والوسائل إلى خيار الإقصاء لهذه الشريحة من المجتمع من دائرة تعاملاتها وبالتالي حرمانها من إشباع حاجياتها المالية .

-كذلك الصيغ الإسلامية الأخرى المبنية على أعمال البر والإحسان كالقرض الحسن والزكاة والأوقاف، لا تلائم مؤسسات التمويل ذات الأهداف التجارية أو التي تعمل بدافع تحقيق الربحية، الأمر الذي يترتب عليه عدم استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الصيغ وعدم استعمالها ضمن برامجها التمويلية أو أن تلجأ إلى استخدامها بنسب ضئيلة للغاية من إجمالي سقفها التمويلي.

3. التجربة الجزائرية في مجال التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (بنك السلام كنموذج)

1.3. التعريف ببنك السلام:

لقد جاء تأسيس مصرف السلام في الجزائر نتيجة لتعاون إماراتي خليجي جزائري، إذ أعلن عن تأسيس المصرف في شهر يونيو 2006، برأسمال مكتتب ومدفوع قدره 7.2بليون دينار جزائري، أي ما يعادل قرابة 100مليون دولار أمريكي، بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر، ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا في ذلك أرفع معايير الجودة في الأداء مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للمتعاملين والمساهمين على السواء (https://www.alsalamalgeria.com).

بدأ مصرف السلام الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة السلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف (بنك) إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، ويعتبر هذا المصرف، أحد فروع مصرف السلام الاماراتي، الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية تعلق بالمنتجات المصرفية التي شرع المصرف في تقديمها لزبائنه في الجزائر، وتتمثل في حسابات التوفير، وحسابات الودائع الاستثمارية، وتمويل العقارات من أجل الحصول على مسكن جديد من خلال المرابحة، حيث تصل مدة التمويل إلى 20سنة مع إمكانية تمويل قيمة العقار بـ 80%. كما تتضمن الخدمات المصرفية لمصرف السلام تمويل شراء السيارات عن طريق المرابحة لمدة تمويل تصل إلى خمس سنوات، في حدود 80%، إضافة إلى التمويلات الاستهلاكية لشراء الأثاث والتجهيزات الالكترونية لمدة سنتين(https://www.alsalamalgeria.com).

2.3.تمويل بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات المتوسطة نسبة 50%من محفظة التمويلات التي يقدمها البنك، تليها المؤسسات الصغيرة، فخلال السنتين الأخيرتين، تعتبر محفظة زبائن المصرف متنوعة بتمويل 50 % من المؤسسات المتوسطة تليها المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

الشكل رقم 03: مقارنة بين توزيع التسهيلات حسب النسبة من القيمة(2019/2018)

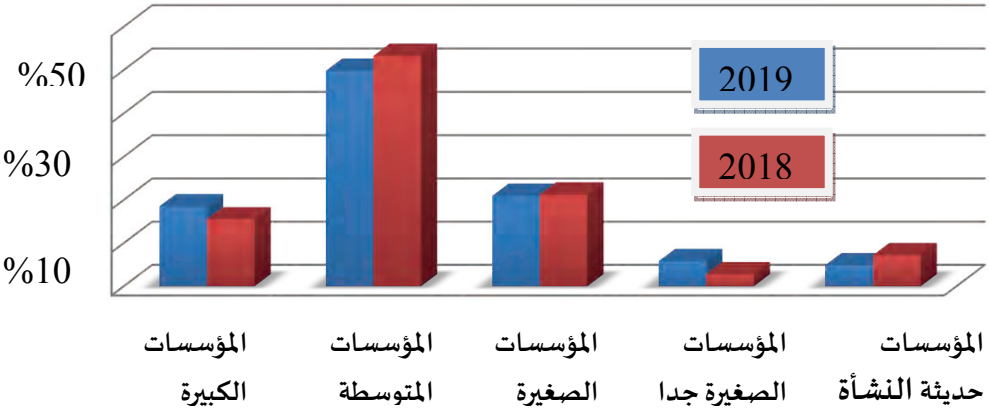

المصدر: (https://www.alsalamalgeria.com, p. 34)

لقد تم دراسة وتصنيف 518 طلب تمويل سنة2019 منها طلبات جديدة وتجديد طلبات أو إعادة النظر في السقوف، وتتمحور كلها في تمويلات قصيرة الأجل أو متوسطة بما فيها طلبات التمويل الايجاري.

الشكل رقم 04: عدد وتصنيف الشركات

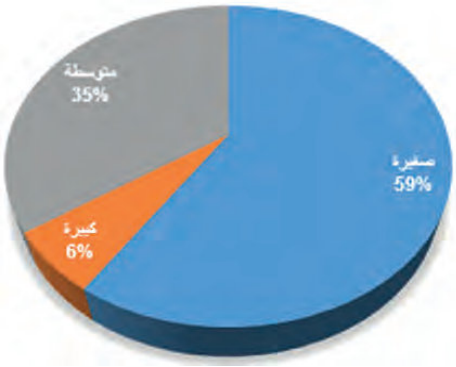

التصنيف	العدد
صغيرة	307
كبيرة	32
متوسطة	179
الإجمالي	518

المصدر: (https://www.alsalamalgeria.com, p. 24)

الشكل رقم 05: نسب تطور التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2011-2019)

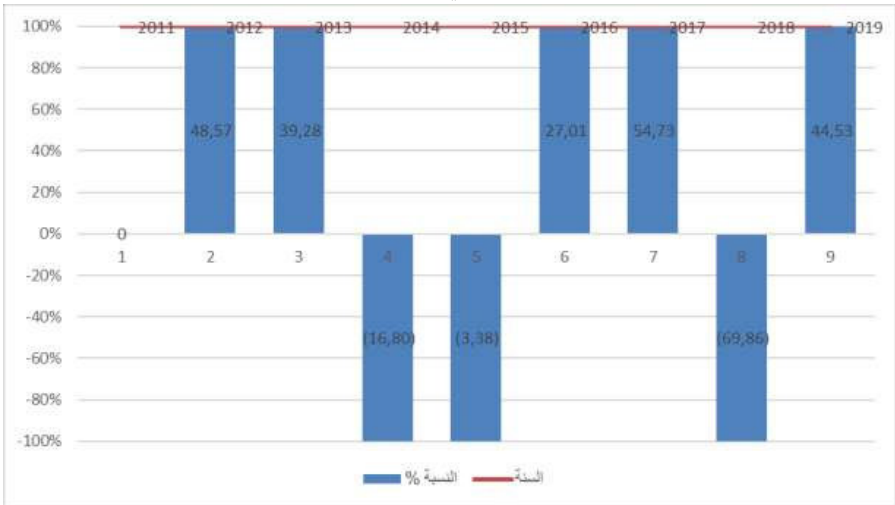

المصدر:(https://www.alsalamalgeria.com)

من خلال قراءتنا لنسبة تطور إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2011 الى غاية السداسي الأول من سنة2019 نلاحظ تطور إجمالي التمويلات خلال الثلاثة سنوات الأولى أي من 2011 الى 2013، حيث بلغ إجمالي التمويلات خلال سنة 2013 حوالي 28774 مليون دينار بنسبة زيادة مقدرة ب 8115 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2012، وعرف تمويل مصرف السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2014 تراجع كبير وهذا راجع لتأثر الجزائر بالأزمة العالمية جراء انخفاض أسعار البترول،حيث بلغ التراجع في التمويل 4835 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2013 وبلغ إجمالي التمويلات 23939 مليون دينار واستمر التراجع خلال سنة 2015 ليبلغ 23130مليون دينار بتراجع قدره 809 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2014 وهذا راجع لاستمرار أثار الأزمة المالية على الجزائر.

أما خلال الفترة الممتدة بين 2016-2017 عرفت التمويلات في بنك السلام تحسن كبير بالمقارنة مع الفترة السابقة،بحيث بلغ إجمالي التمويلات أواخر 2017 ما قيمته 45454مليون دينار وبزيادة قدرها 16077 مليون دينار بالمقارنة مع 2016.

استمر مصرف السلام في تقديم التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2018 غالى غاية السداسي الأول من 2019 بتراجع بلغ قدره سنة 2018 حوالي 31754 مليون

دينار بالمقارنة مع السنة السابقة وهذا راجع للظروف العامة التي عرفتها البلاد واستمرار العجز في الميزانية العامة وأثار التمويل غير التقليدي الذي ساهم بشكل كبير في تراجع التمويلات، أما سنة 2019 عرفت تحسن ملحوظ ليبلغ مستوى التمويلات 19800 مليون دينار رغم الظروف التي عرفتها الجزائر خلال هذه السنة(ضويفي، سليني، وعنون، 2020، الصفحات 149-150).

4.خاتمة:

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم البدائل التي بدأ الاهتمام بها في ظل تراجع دور طرق التمويل التقليدية، حيث يلعب دورا محوريا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره يقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية،

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الوطني،سواء من حيث المؤشرات والأرقام الخاصة بخلق القيمة المضافة أو التشغيل أو التصدير، غير أن هذه المساهمة تبقى ضعيفة وهامشية وبعيدة عن الأهداف المسطرة، بسبب المشاكل التي تقف عائقا أمام تطويرها وترقيتها كالمشاكل التمويلية ,التموينية،المشاكل التنظيمية والإدارية،مشاكل الإنتاج وكذا الصعوبات العقارية والجمركية...الخ ,حيث يعتبر مشكل التمويل أحد أهم العوامل المعقدة والشائكة في حياة هذه المؤسسات.

النتائج:

- التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية؛

- تكتسي الصيغ التمويلية المستحدثة أهمية كبيرة كبدائل تساهم في التخفيف من حدة المشاكل التمويلية المطروحة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،فغالبيها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية؛

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،لكن الاستفادة منها في الجزائر لا يزال محدود للغاية نظرا لما يعانيه هذا القطاع من مشاكل وعراقيل؛

-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا من التحديات التي تؤثر في قيامها بدورها المنشود؛ ومن أبرزها مشكلة التمويل، بالإضافة للتحديات الاقتصادية والتسويقية والإدارية والفنية؛

-بالرغم من الصعوبات التي تحول دون فعالية التمويل الإسلامي في الجزائر، فإن انفتاح هذه الأخيرة على العمل المصرفي الإسلامي،سيمكنها من الاستفادة مما تتيحه الصيرفة الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية؛

التوصيات:

- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير استراتيجيات تهدف إلى توضيح الصيغ والبرامج التمويلية التي تعتمدها في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير الأدوات والأساليب المالية والتقنية المستخدمة بهدف زيادة مساهمتها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الإسلامي، موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم أكثر على التمويل الفعلي لهذا القطاع وبالتالي تجنب المتاهات التي تعرقل نمو وتطور هدا القطاع.

- العمل على إرساء أسس وقواعد الصيرفة الإسلامية، عبر توفير المناخ الملائم من قبل الدولة لتجسيدها ومرافقتها وهو ما من شأنه أن يوفر هذا التمويل على نطاق واسع.

في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

5. قائمة المراجع :

- أحمد ياسين، عزيز اسماعيل . (2013). ، التمويل الاستثماري في المصارف الاسلامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بمؤتمر الكلية.
- بالنور سلمى . (12-13 نوفمبر, 2019). فعالية التمويل الاسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الاعمال – رؤية إسلامية-. جامعة العربي التبسي-تبسة-.

- بربري محمد أمين ، موازين عبد المجيد . (6-7 ديسمبر, 2017). دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-.
- التقرير السنوي لمصرف السلام :

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, (2021), des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME. http://www.mdipi.gov.dz. Consulté le 05 11, 2021, -https://www.alsalamalgeria.com.

- تهامي عزالدين فكري . (25-27 أفريل, 2018). عقد الاستصناع كآلية لتفعيل دور الوقف في تمويل وتنمية المنشآت. المؤتمر العلمي الدولى "دور الاقتصاد والتمويل الاسلامي في التنمية. الاسكندرية، مصر.
- جغوط عبد الرزاق ، سماش كمال . (سبتمبر, 2019). دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03(العدد 02).جامعة الجلفة.الصفحات 53-69
- دعاس زهير ، عويسي أمين . (2014). صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي(العدد 04).الصفحات 253-259.
- ضويفي حمزة، سليني جمال الدين، عنون فؤاد . (2020). التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05(العدد 01).جامعة مسيلة.الصفحات 136-153.
- عبد المنعم نوال . (نوفمبر, 2020). أهمية التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة وانعكاساته على الاقتصاديات العربية. مجلة الاقتصاد الاسلامي، المجلد 41، العدد 480. الامارات العربية المتحدة.
- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المادة 08.09.10 المؤرخ في 10 جانفي 2017. (الصادر في 11-01-2017). الجريدة الرسمية(العدد 02).
- مدوخ ماجدة ، خليف عبد الرحمان ، بن عطية ايمان . (12-13 نوفمبر, 2019). التطبيقات العملية لصيغ التمويل الاسلامي في البنوك الاسلامية عرض تجربة مصرف السلام الجزائر.

الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمارفي بيئة الاعمال – رؤية إسلامية-. جامعة العربي التبسي-تبسة.

- مناصرة سميرة . (2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحد ث (دراسة حالة ولاية أم البواقي). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-.الجزائر.
- يخلف صفية ، سايح جبور علي. (2017). دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف. مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد(العدد 02).الصفحات 53- 84.